الاستقالة المحتملة لعضو في الحكومة في مثل هذه الحالات هي مسألة سياسية محضة ، ولا نعتقد ان من واجبنا معالجتها » .

من الذي يعالج هذه « المسألة السياسية » اذن ؟ والجواب : العاملون في هذا الحقل طبعا ، وهم الوزراء طبعا واعضاء الكنيست من الائتلاف الحاكم والمعارضة ، اضافة الى المعلقين وذوي الاهتمامات .

وقبل الوصول الى عرض التطورات على هذا الصعيد ، لا بد من ملاحظة ان تقرير لجنة اغرانات احتوى على كمية كبيرة — وبصورة غير مبررة — من المديح الى كل من موشي دايان وغولدا مئير ، حيث تضمن التقرير دفاعا عن دايان ، الى درجة التذكير بأنه نبه العسكريين يوم ٧٣/٥/٢١ الى احتمال وقوع الحرب في «النصف الثاني من الصيف المقبل » ، وتجاهلت اللجنة كل ما صرح به دايان من اقوال مناقضة لتنبيهه هذا ، ومنها على سبيل المثال ما قاله المعلق الاسرائيلي حانوخ بارطوف في مقال بعنوان « الوزير غير المسؤول » (معاريف ١٩٧٤/٤/٤) ، من أن دايان قال في مجلة « تايم » الاميركية يوم ١٩٧٣/٧/٣٠ « ان السنوات العشر المقبلة ستشهد جمود الحدود عند الخطوط الحالية، ولن تنشب عندها حرب كبيرة » .

وكالت اللجنة في تقريرها مديحا شبيها الى غولدا مئير ، التي وصفت تصرفاتها بأنها سليمة، ورأت اللجنة ان اعمال مئير خلال الايام الحاسمة التي سبقت الحرب « تشهد على موقف يتلاءم وعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها » . وانتهت الى القول انه « يعود الى رئيسة الحكومة الفضل الاكبر في انها استخدمت بصورة سليمة صلاحيتها في البت بحكم الظروف في وقت الطوارىء صباح يوم السبت (٦ تشرين) ، فقد قررت بحكمة ورجاحة عقل وبسرعة تعبئة قوات الاحتياط بأسرها، على رغم اعتبارات سياسية مهمة جدا . وهكذا قامت بعمل مهم جدا للدفاع عن الدولة » ، اي ان اللجنة التي شكلت للتحقيق في التقصير، «اكتشفت» ان مئير ليس فقط انها لم تقصر ، بل انها قامت بعمل مهم جدا في الساعات الحرجة .

لكن ما لم تتطرق اليه اللجنة صراحة ، كانت المعارضة اول المتطرقين اليه ، حيث قال مناحيم بيغن زعيم « ليكود » اليمينية المتطرفة صباح يوم ٧٤/٤/٣ : « بعد أن قرأت بدقة التقرير الذي تقدمت به لجنة اغرانات استطيع القول انه وبموجب هذا التقرير ، فان المسؤولية العليا تقع على عاتق الحكومة » . (ر.ا.ا. ٧٤/٤/٣) .

واستمرت حملة المعارضة على الحكومة ، حيث كانت قد طلبت فور نشر تقرير لجنة اغرانات عقد جلسة خاصة للكنيست خلال ايام عطلة عيد الفصح اليهودي وذلك ، كما قال بيغن « لنطرح نحن مبدأ المسؤولية البرلمانية والعامة والادبية للحكومة امام الكنيست والجمهور باجمعه » . (المصدر السابق) .

وبعد بيغن جاء دور عضو الكنيست شموئيل تمير رئيس حزب « المركز الحر » العضو في تكتل « ليكود » ، والذي قال بعد استعراض تحميل العسكريين مسؤولية التقصير : « .. ومن يجب ان يكون مسؤولا امام الكنيست والجمهور والشعب ؟ هناك جواب واحد فقط : المستوى الوزاري ، أي الحكومة كلها ، وهذا يشمل وزير الدفاع ، المسؤول المباشر عن جيش الدفاع الاسرائيلي امام الحكومة وامام الكنيست .. » (المصدر السابق) .

ولقد كشف تصريحا بيغن وتمير عن توجه عام داخل كتلة « ليكود » الى تحميل الحكومة كلها مسؤولية التقصير في الحرب ، وذلك — على ما يبدو — استمرار وان كان بوضوح اقل ، لعدم التركيز على دايان وحده في محاولة لاستمرار « الغزل » واستمرار محاولات استمالة كتلة « رافي » التي يتزعمها دايان نحو « الليكود » ونحو الابتعاد عن بقية الكتل التي تشكل حزب العمل والتجمع العمالي والائتلاف الحكومي على الاقل .

ولقد كان موقف العديد من رجال السياسة في اسرائيل ، من غير الاعضاء في تكتل « ليكود » شبيها بالموقف الذي عبر عنه بيغن وتمير . بل ان بعض رجال السياسة هؤلاء هم الذين يشكلون النقيض لزعماء ليكود ، مثل اربيه الياف الذي عبر عن رأيه في أن الحكومة قد فقدت الثقة الجماهيرية بها ، « وبناء عليه فان على هذا الطاقم الذي فشل في السابق ، والذي لا يزال للاسف الشديد يقود البلاد حاليا ايضا ان يستخلص العبر ، اي ان يستقيل » . (المصدر السابق) . ولا بد هنا من ملاحظة ان هدف اسقاط الحكومة